مساعيه، لدى دمشق، لتهدئة الموقف. فالإدارة الجديدة لا ترغب في مواجهة شاملة في الساحة اللبنانية، لا بين سوريا واسرائيل من جهة ولا بينها وبين الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، وترى «أن كل التطورات، بين سوريا واسرائيل في لبنان، جاءت في موعد سابق وغير مريح لها» (حفاي ايشد، **دافار**، ١٣/٥/١٩٨١).

ورغم ذلك، فإن التنسيق الاسرائيلي – الاميركي كان متطابقاً في المواقف. فقد أكد الطرفان على أهداف واحدة تتلخص في ضرورة عودة الوضع في لبنان إلى ما كان عليه عشية الأول من نيسان (أبريل) ١٩٨١. وقد جاء أول تأكيد أميركي لدعم اسرائيل عبر رسالة وجهها الرئيس الأميركي ريغان إلى مناحيم بيغن. وقد أشار ريغان، في رسالته، إلى أن اسرائيل يمكنها «الاعتماد على تأييد الولايات المتحدة. وأن اميركا تعتقد أن واجب سوريا يتمثل في اعادة الوضع إلى ما كان عليه» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١). وقد أكد بيغن من جانبه على مدى الدعم الذي تلقاه حكومته من واشنطن، وذلك عندما ذكر أمام الكنيست، إنه تلقى رسالة من الرئيس ريغان، وأن أي حكومة في اسرائيل «لم تتلق مذكرة ودية إلى هذه الدرجة من أي رئيس اميركي، كتلك التي تلقيتها» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٣٧، ١١ و١٢/٥/١٩٨١، ص٧).

ثم جاءت الخطوة الأميركية التالية والتي تمثلت بتحريك قطع الاسطول الأميركي في البحر المتوسط، كتأكيد فعلي على ذلك الدعم، وكشفت المصادر الاسرائيلية، بهذا الخصوص، أن بيغن طلب من المبعوث الاميركي، حبيب، أن تقوم بلاده بتحريك اسطولها في البحر المتوسط، نظراً لأنه لا يقبل بتغيير الوضع القائم؛ وهو يعتبر «تحرك الاسطول السوفياتي تغييراً للوضع القائم» (**معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١). وتضيف تلك المصادر فتقول أن تحرك الاسطول الأميركي استقبل بالترحاب في اسرائيل، لأنه يحمل معاني سياسية أكثر مما يحمله من معاني عسكرية؛ «فهذا غطاء اضافي للتصريحات الأميركية التي تقول إن واشنطن تقف وراء اسرائيل بطلبها إعادة الوضع في لبنان إلى ما كان عليه دون تحفظ» (**المصدر نفسه**). ويعد هذا بنظر بيغن تأكيداً حقيقياً للأسلوب الجديد المتبع في الادارة الأميركية؛ وهو الاسلوب الذي يرى أن الولايات المتحدة واسرائيل «حلفاء بصورة علنية».

وفي معرض تأكيدها لتطابق المواقف الاسرائيلية والأميركية بشأن الأزمة اللبنانية، تورد المصادر الاسرائيلية المطلعة بعض الاثباتات. فعندما حاول أحد مرافقي المبعوث الأميركي مناقشة أحد الاقتراحات معه، أجابه حبيب «إن الولايات المتحدة واسرائيل لا يمكنهما الموافقة على ذلك» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١). إضافة إلى ذلك، فإن حبيب كان يوضح، في كل مكان يزوره، الأمر التالي: «لا تحاولوا أن تطلبوا الغاء نشاطات اسرائيل الجوية في شمال لبنان كما في جنوبه» (**المصدر نفسه**).

ويبدو إنه ليس مسموحاً في اسرائيل، على الاطلاق، التحدث عن نوع من الاستقلالية عن الولايات المتحدة، مهما كانت هامشية. بل هناك مجال للحديث في اطار واحد ووحيد؛ وهو اعلان التطابق في الآراء والتحالف الاستراتيجي بين الطرفين. ففي معرض رده على اسئلة الصحافيين، قال مردخاي تسيبورى، نائب وزير الدفاع: أن اسرائيل «لا تنسق نشاطاتها في لبنان مع الولايات المتحدة، بسبب أن اسرائيل دولة ذات سيادة وتتصرف وفق مصالحها» (**دافار**، ١١/٥/١٩٨١). وقد أثار هذا التصريح موجة عنيفة من الانتقادات والتوضيحات. وتساءل بعضهم، رداً عليه، أي حلف استراتيجي تتحدث عنه حكومة بيغن هو هذا القائم بينها وبين الولايات المتحدة في الوقت الذي «تتورط فيه حكومة اسرائيل في خطوات وعمليات يمكن أن تجرها إلى حرب مع دولة وقعت حلفاً مع الاتحاد السوفياتي، القوة الكبرى المعادية للولايات المتحدة حليفة اسرائيل» (دف ايفل، **دافار**، ١١/٥/١٩٨١). أما فكرة السيادة المطلقة التي يتحدث عنها تسيبوري، فالمعني العملي لها، تحديد حقوق السيادة المطلقة لعدة أشخاص في حكومة اسرائيل «لاستخدام أساليب تجلب الكوارث من خلال اعتبارات خاطئة وتقديرات غير مدروسة» (**المصدر نفسه**).

ويبدو أن حكومة اسرائيل تريد أن تنفرد